

الإطار الجديد لاتفاق بازل 3 و دوره في تعزيز آليات الرقابة المصرفية

و تحقيق السلامة المصرفية العالمية

The new framework agreement of the Basel 3 and its role in promoting banking supervision mechanisms And achieve global banking safety

د. حميدي كلتوم

الرتبة: أستاذة محاضرة قسم "ب".

المايل: keltoum.hamidi80@yahoo.fr

ملخص: على اعتبار أنّ السلامة المصرفية أصبحت مطلباً على الصعيد الدولي، و في إطار سعي جميع الدول للحفاظ على أنظمتها المصرفية من خلال تبني أفضل الممارسات في مجال الرقابة و الإشراف على مصارفها و تدعيم آليات التحكم في المخاطر، جاء هذا البحث لدراسة مساعي و جهود اتفاق بازل 3 في تحقيق السلامة المصرفية بتدعيم الإطار الرقابي على البنوك في شقيه الرقابة الاحترازية و المراجعة الرقابية، و كذا إبراز دور الرقابة المصرفية كعنصر أساسي في تحقيق استقرار و سلامة المراكز المالية للبنوك، من خلال عملها على توفير البيئة الملائمة لعمل البنوك وفق أسس سليمة، و المتابعة المستمرة لها بغرض تحديد نقاط الضعف و العمل على تصحيحها بما يضمن سلامة النظام المصرفي و المالي ككل.

الكلمات المفتاحية: لجنة بازل، الرقابة المصرفية، مقررات بازل 3، السلامة المصرفية، إدارة المخاطر.

ABSTRACT: As the banking safety has become a requirement at the international level, all nations are trying to maintain their banking systems through adopting the best regulations in the field of controlling and supervising their Banks and developing their risk control mechanisms, this research came to study the efforts of the Basel Agreement 3 in achieving more banking safety by supporting the regulatory framework on banks under the prudential supervision, and regulatory review, as well as highlight the role of banking supervision as a key element in achieving stability and integrity of the financial centers of banks, by providing an appropriate environment for banks to work according to the right basis, and continuous monitoring in order to identify weaknesses for correcting them to ensure the safety of the banking an the financials system as a whole.

Key words: The Basel Committee, Banking Supervision, The Basel 3, Banking safety, Risk management.

مقدمة: إنّ ما شهدته الصناعة المصرفية من تحديات متعددة جراء التغيرات التي أحدثتها التطورات المتلاحقة سواء على صعيد النظم الاقتصادية أو النظم المالية، من التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات، ظهور العديد من المبتكرات المصرفية و المشتقات المالية، وكذا الاتجاه المتزايد نحو العولمة المالية... شكّلت ضغوطاً متزايدة على النظم المصرفية و أحدثت العديد من الأزمات المصرفية و المالية كانت مشاكل البنوك القاسم المشترك في معظمها، و ذلك بسبب تزايد المخاطر المصرفية و تغير طبيعتها.

و في هذا الإطار أصبح تحقيق الاستقرار المالي و السلامة المصرفية أحد أهم أهداف المجتمع الدولي، وغدا ضرورة مع تشابك الأسواق و تطورها، و ذلك بتسليط الضوء على ما يعرف بالمخاطر النظامية التي قد تظهر في شكل إفلاس سلسلة من المؤسسات البنكية أو سقوط السوق، و مدى نفشي هذه الأزمات بفعل العدوى، و بالتالي تعاظم الاتجاه نحو إبراز أهمية التنظيمات الرقابية و التشريعات المنظّمة للعمل المصرفي خصوصا كونه يشكّل محور النظام المالي.

في ظل هذه الأوضاع و المتطلبات المصرفية الجديدة، برزت أعمال لجنة بازل للرقابة المصرفية في تنسيق و توحيد آليات و أنظمة الرقابة و الإشراف على البنوك. حيث كانت و لا تزال تثار في مساعيها نحو إصدار و نشر معايير دولية تشكّل أفضل النماذج و الممارسات في مجال الرقابة و الإشراف على العمل المصرفي، متّخذة في ذلك مبدأ سلامة و استقرار النظام المالي و المصرفي، و حماية حقوق المودعين، و تدعيم أساليب إدارة المخاطر المحدقة بالمهنة المصرفية من اسمي أهدافها في كافة معاييرها و مقرراتها (مقررات بازل 1 سنة 1988 و مقررات بازل 2 لسنة 2004).

إلا أنّه في خضم الأزمة المالية الأخيرة، و بعدما أدركت لجنة بازل بأنّ الأزمات الاقتصادية العالمية في ظل عالم مترابط لا تعترف بالحدود، و أن المخاطر التي تكتنف البنوك تضاعفت و تنوّعت بشكل غير متوقع، أيقنت الحاجة الملحة إلى تنشيط الدور الرقابي على القطاع المصرفي و تحقيق التعاون الفعال بين السلطات الرقابية، و كذا تدعيم الممارسات السليمة في إدارة المخاطر. لذا تبنت عقب الأزمة شعارا " نحو نظام مالي سليم"، و قدمت إلى المحفل المالي الدولي مقترحات جديدة أكثر صرامة و تشددا "تميّت بمقررات بازل 3 "دعائم الصد"، بهدف تحقيق الاستقرار و السلامة المصرفية و المالية المحلية و الدولية.

وتبعاً لما سبق يمكن صياغة التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة مقررات بازل 3 في تعزيز آليات الرقابة المصرفية؟ و هل مستجداتها تعتبر كافية لتحقيق السلامة المصرفية ؟

وقد صيغت مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

- هل يؤدي تطبيق الضوابط الاحترازية و الرقابية الجديدة حسب معايير لجنة بازل (3) إلى تفعيل و تحسين النظم و الأساليب الرقابية العالمية و من ثم الحد من التفرّعات المصرفية.
- هل يمكن تحقيق السلامة المصرفية بالرغم من وجود المخاطر المصرفية عند تطبيق معايير لجنة بازل (3)؟

و للإجابة عن التساؤل الرئيسي نطرح الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى:** إن تعزيز و تدعيم أساليب الرقابة المصرفية بصفة مستمرة، يعتبر من المرتكزات الأساسية للحفاظ على سلامة الأوضاع المالية للبنوك، فضلا عن أهميتها في توضيح الرؤية المستقبلية للصناعة المصرفية.
- الفرضية الثانية:** إن الضوابط الاحترازية و الرقابية المستحدثة في إطار بازل (3) أداة منهجية و ذات أسس عملية لضمان سلامة الأوضاع المصرفية و بالتالي تحقيق الاستقرار المصرفي.

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- توضيح مفهوم الرقابة المصرفية الفعّالة التي تساعد على تلافي الأزمات، و إبراز دورها في تكوين المعرفة و الدراية بكيفية علاجها و التقليل من آثارها.

- استعراض أهم الضوابط الاحترازية التي استحدثتها مقررات لجنة بازل (3) كمتطلبات أساسية لتدعيم أساليب الرقابة المصرفية، والتي تم تطبيقها من قبل الدول على نطاق واسع.
- إبراز أهمية الدور الذي تقوم به لجنة بازل للرقابة المصرفية في تحقيق السلامة المصرفية و تعزيز ملاءة القطاع المصرفي، خاصة من خلال مقرراتها الأخيرة.

و سنحاول الإحاطة بالجوانب المختلفة للدراسة من خلال المحاور التالية:

- المحور الأول: الرقابة المصرفية و ورها في تعزيز ملاءة البنوك.
- المحور الثاني: مقررات بازل 3 و دورها في تدعيم أساليب الرقابية المصرفية على البنوك.
- المحور الثالث: أهمية إطار بازل 3 في تحقيق السلامة المصرفية.

المحور الأول: الرقابة المصرفية و ورها في تعزيز ملاءة البنوك: نظرا لأهمية المؤسسات المصرفية و ما لها من شديد الأثر على النظام المالي ككل، فهي تتطلب عمليات رقابية مستمرة لتفادي الوقوع في أزمات، لذا تسعى السلطات الرقابية إلى البحث و بطريقة مستمرة عن التدابير التي تكفل تفادي هذه الأزمات ومواجهتها، و تُعدّ الرقابة السليمة أفضل تدبير مثالي لتفادي/ أو التقليل من حدّتها.

1/ مفهوم الرقابة المصرفية: انحصر المفهوم التقليدي للرقابة المصرفية على رقابة وضع البنك في لحظة زمنية معينة، من خلال دراسة القوائم المالية للبنوك سواء من خلال الرقابة الميدانية أو الرقابة المكتبية، و التحقق من مدى التزامه بالضوابط الرقابية و سلامة نظامه المحاسبي و الرقابة الداخلية، و في مرحلة ثانية انتقل مفهوم الرقابة للوقوف على التغيّرات الحاصلة في الأوضاع المالية للبنوك، و ذلك لكشف التدهور الحاصل فيها في وقت مبكر. و مع تطوّر النشاط المصرفي تطوّر معه مفهوم الرقابة المصرفية ليصل إلى مفهوم أوسع، و هو نظام رقابة المخاطر و التي تعكس تطوّر الأهداف⁽¹⁾ و تمارس هذه الرقابة بأساليب مختلفة، و يمكن أن تكون الرقابة من داخل المؤسسة المصرفية بشكل يهدف إلى تحقيق الغاية المنشودة.

و قد كان للجنة بازل تأثير كبير في تطوير مفهوم الرقابة المصرفية و توسيع أهدافها و ترقية أساليبها، حيث وُجّهت انتباه المخلف المالي العالمي من منظمين و مراقبين و خبراء إلى المجالات التالية: الرقابة المصرفية بالتركيز على الحيطنة من المخاطر، الرقابة المصرفية بالتركيز على فعالية الرقابة الداخلية في البنوك، الرقابة المصرفية لتنشيط دور المدقق، الرقابة المصرفية لإرساء قواعد الحوكمة، الرقابة المصرفية الدولية و الموحّدة، الرقابة المصرفية في ظل نظام محاسبي مرجعه معايير المحاسبة الدولية⁽¹⁾ و نظرا لما ينطوي عليه العمل المصرفي من مخاطر، فإنّه يمكن القول أنّ المبرر الأساسي للرقابة على البنوك هو الحد من مخاطر البنوك، التي قد تؤدّي إلى ضياع الودائع و بالتالي الحفاظ على ثقة الجمهور في النظام.

2/ أساليب الرقابة المصرفية: تعد الرقابة الممارسة من طرف البنك المركزي من أهم أشكال الرقابة المصرفية، باعتباره سلطة رقابية مسؤولة عن سلامة و امن النظام المصرفي و المالي ككل، لذا تستعمل أسلوب فاكتر من الأساليب التالية:⁽¹⁾

1/2 الرقابة المستندية (Contrôle sur pièce): تتمثل في مراجعة و تحليل البيانات الدورية التي تتعلّق بالوضع المالي و بالمتطلبات الرقابية المصرّح بها إلى السلطات الرقابية من قبل البنوك، هذا النوع من الرقابة يُشكّل عاملا أساسيا في تفعيل الرقابة الميدانية في بعض الحالات، و يُمكن المراقب من تقييم أداء البنوك و تحديد المشاكل الطارئة على أعمالها للإنذار المبكر بها، و ذلك باستخدام عدة أنظمة رقابية منها نظام SCOR^(*)، و الذي يتضمن أساليب إحصائية و عدة نسب مالية بسيطة

لحساب احتمال انخفاض تصنيف البنك من (1) " قوي " إلى (5) " غير مرضي "، و معرفة ما إذا كان هناك احتمال تعرّض سلامة و متانة البنك للخطر .

2/2/ الرقابة المكتبية (Contrôle sur place): تجري السلطات الرقابية الرقابة الميدانية في عين المكان عن طريق المفتشيات الموجودة في المنطقة أو باللجوء إلى مراجع خارجي، بهدف التأكد من أنّ البنك محل المشكلة /أو الشبهة يقوم بمزاولة أعماله وفق القوانين، و أنّه أدلى بتصريحات صادقة حول سلامة و متانة مركزه المالي. و هناك العديد من الأنظمة الرقابية المصرفية الميدانية كنظام CAMELS ، الذي يعتبر من أهمها، إذ يساعد على الإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي بنك و معرفة درجة تصنيفه، و يعتمد في تصنيفه على رأي و حكم المفتش لذا يسمى بنظام التصنيف الذاتي، و يأخذ هذا النظام في الاعتبار ستة 6 عناصر رئيسية هي: كفاية رأس المال (C)، جودة الأصول (A)، كفاءة الإدارة (M)، الأرباح (E)، السيولة (L)، حساسية الموجودات لمخاطر السوق (S) ⁽¹⁾، حيث تعطى لكل عنصر درجة تندرج تنازليا من (1) "قوي" إلى (5) "غير مرضي" .

2/3/ رقابة المخاطر «Risk Supervision»: تمثّل رقابة المخاطر تطورا لأهداف الرقابة الميدانية، حيث تشمل تنفيذ سياسات و إجراءات لتحليل طبيعة و أنواع و حجم المخاطر التي يمكن أن يتعرّض لها البنك، إجراء الاختبارات اللازمة للتحقق من كفاءة نظام إدارة المخاطر و مدى فاعليته، و تقييم أنظمة الرقابة و الضبط الداخلي لاكتشاف مدى قدرة البنك على معالجة و تفادي الأخطاء و نقاط الضعف، و تحليل و تقييم المركز المالي للبنك. ⁽¹⁾

2/4/ الإشراف على أساس موحد (Contrôle consolidé): المبدأ أن تقوم السلطات الرقابية بالإشراف على التنظيم المصرفي على " أساس التوحيد" في الفحص و الإشراف على أعمال الجمعيات المالية، المصرفية و غير المصرفية المباشر و غير المباشرة، و في بعض الأحيان يفرض على المؤسسة متطلبات احترازية قابلة للتطبيق بشكل منفرد عليها، هذا بعد التنسيق مع المجالس الإشرافية داخل المجمّع. العملية تفيد في معرفة حدود المخاطر لكل وحدة داخل المجموعة و كذا أثر تطبيق الأساليب الاحترازية. ⁽¹⁾

3/ أسس الرقابة المصرفية الفعّالة: إن عملية الرقابة المصرفية لا تنحصر في زمان أو مكان محددين و إنما تنطلق بدءا من منح الترخيص للبنك وصولا إلى انتظام العمل لديه بشكل يضمن سلامة و امن النظام المصرفي ككل. و قد سعت لجنة بازل للرقابة المصرفية منذ نشأتها إلى وضع إطار عام لأسس الرقابة المصرفية الفعّلة بإصدار توصيات عدة سنة 1997 و التي عدّلت في 2006 و مؤخرا في سنة 2010، حيث قرر صندوق النقد و البنك الدولي اعتمادها و دمجها ضمن برامج الإصلاح مع نشرها ضمن تقرير الصندوق، و هذا بهدف التأكيد على التزام الدول و الهيئات الدولية بتلك المعايير الرقابية، مما يؤدي إلى تعزيز و تقوية الاستقرار المالي و السلامة المصرفية للدول الأعضاء ⁽¹⁾، و عموما تتمثّل هذه الأسس في ثلاثة ركائز هامة هي: ⁽¹⁾

- 3/1/ التشريعات المصرفية:** يجب أن تكفل التشريعات المصرفية أولاً تحديد مفهوم البنك و الذي يشمل في إطاره العام قبول الودائع و منح التسهيلات، و كذا صلاحيات و سلطة الرقابة على البنوك و المتمثلة في:
- تحديد معايير ترخيص البنوك.
 - أن تكون صلاحيات الجهات الرقابية معززة بقوانين من أجل فرض قرارات السلطة الرقابية، مثل إلغاء رخصة البنك و تحديد النشاطات التي يمكن للبنوك ممارستها.
 - أحكام توضح عملية الرقابة المجمّعة على نشاطات البنوك التي تعمل بأكثر من دولة.

2/3/ السلطة الرقابية: حتى تقوم السلطة الرقابية بدورها على أكمل وجه يجب أن تتمتع بالاستقلالية، كما يجب أن تكون خاضعة للمساءلة أمام جهة معينة تكون عادة البرلمان في كثير من الدول.

3/3/ البيئة المحاسبية و القانونية: إنّ الإطار المحاسبي و القانوني هو ضروري ليس فقط من أجل الرقابة الفعّالة، ولكن مفيدة أيضا للبنوك من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية، فالإطار القانوني يجب أن يعالج الأمور التالية: البنك من حيث تشكيله، الملكية، الحقوق و التزامات المالكين، و كذا العسر المالي، أما النظام المحاسبي فيجب أن يشتمل على: معايير محاسبية متفق عليها يتم التقيّد بها من كافة البنوك، مراجعة مستقلة من قبل مدققين خارجيين، و الإفصاح عن البيانات المالية المدققة.

4/ أهداف الرقابة المصرفية: تهدف الرقابة المصرفية إلى تحصين البنوك مقابل المتغيرات في السوق بهدف الحفاظ على أموال المودعين، و قد برزت أهمية الرقابة المصرفية بعد حالات التعرّض التي حصلت مع البنوك، و هذه الحماية تعتمد على تقييم المخاطر من خلال: إدارتها و استخدام أدوات رقابية متعدّدة تختلف من دولة إلى أخرى، إلّا أنّ هذه الأخيرة لا فعالية لها رغم تعدّدها إذا لم توضع في بيئة آمنة و سليمة، و عليه فعلى الرغم من اختلاف النظم الرقابية في دول العالم إلّا أنّه يوجد اتفاق عام على أهداف محدّدة رئيسية للرقابة المصرفية، التي يمكن تلخيصها في: ⁽¹⁾

- **الحفاظ على استقرار النظام المالي و المصرفي:** و يتضمن ذلك تجنّب مخاطر إفلاس البنوك من خلال الإشراف على ممارسات المؤسسات المصرفية، و ضمان عدم تعرّضها لحماية للنظام المصرفي و النظام المالي ككل، كما يتضمن ذلك أيضا وضع القواعد و التعليمات الخاصة بإدارة الأصول و الخصوم في البنوك سواء بالنسبة للعمليات المحلية أو الدولية.

- **ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي:** ويتم ذلك من خلال فحص الحسابات و المستندات الخاصة بالبنوك للتأكد من جودة الأصول و تجنّب تعرضها للمخاطر، و تقييم العمليات الداخلية بالبنوك و تحليل العناصر المالية الرئيسية و توافق عمليات البنوك مع الأطر العامة للقوانين الموضوعة، و تقييم الوضع المالي للبنوك للتأكد من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، بهدف الحفاظ على تمويل بعض الأنشطة الاقتصادية و المؤسسات الحيوية و الهامة و التي لا يستطيع القطاع الخاص تدبير تمويلها بالكامل.

- **حماية المودعين:** و يتم ذلك من خلال تدخل السلطات الرقابية لفرض سيطرتها، و اتخاذ الإجراءات المناسبة لتفادي المخاطر المحتملة التي قد تتعرّض لها الأموال في حالة عدم تنفيذ المؤسسات الائتمانية لالتزاماتها تجاه المودعين و خاصة المتعلقة بسلامة الأصول.

- **دعم البنوك:** إنّ اطلاع البنك المركزي على أوضاع البنوك يجعله يمتلك قاعدة معلومات مصرفية عن كافة البنوك العاملة في النظام المصرفي، تؤهّله للتنبؤ باحتمالات حدوث أية مشاكل أو أزمات في أي من البنوك العاملة، كما تمكّنه من الإطلاع السريع على المشاكل العاجلة كتعثر السيولة أو الائتمان، و بالتالي يمكنه التدخل في الوقت المناسب.

المحور الثاني: مقررات بازل 3 و دورها في تدعيم أساليب الرقابية المصرفية على البنوك.

على اثر اغيار بنك herstatt بألمانيا الشرقية سنة 1974، تم تأسيس لجنة بازل للرقابة المصرفية من طرف الدول الصناعية العشر G10 تحت إشراف بنك التسويات الدولية BRI، مقرها بسويسرا. و من ابرز جهودها لخدمة الصناعة المصرفية هو الاهتمام بتحديد المعايير الدولية للرقابة المصرفية و استحداث آليات لإدارة المخاطر المتجددة، في إطار اتفاقيات أولاهها اتفاقية بازل الأولى المعروفة باتفاقية كفاية رأس المال لسنة 1988، حددت من خلالها معيار موحد للملاءة المصرفية Ratio Cook، يقضي بان يحتفظ البنك بنسبة 8% كحد ادني لمواجهة مخاطر الائتمان فقط، لتم تعديله سنة 1996 بإضافة مخاطر السوق، كما دعمت الاتفاق بمعايير حول الرقابة المصرفية الفعّلة سنة 1997. و ثاني اتفاق كان سنة 2004

اقتضى بإضافة نوع جديد من المخاطر و هي المخاطر التشغيلية مع تحديد لكل نوع من المخاطر طرق لقياسها وإدارتها و للبنك حرية الاختيار بين الطرق البسيط و/أو المعقدة، و هذا في إطار **الدعامة الأولى للاتفاق** و التي تدعّمت بكل من: **الدعامة الثانية** التي تنجّه لعمليات المراجعة الرقابية على البنوك، و **الدعامة الثالثة** بخصوص انضباطية السوق.

رغم هذا الكم الهائل من المعايير الدولية و الآليات المستخدمة في الرقابة على أعمال البنوك، تحدث من حين لآخر أزمات و اضطرابات تجعل الجدال دائم الطرح حول ما إذا كانت هذه القواعد تطرح حلاً ناجعاً للآزمات المالية، أم أنها على العكس من ذلك تزيدها تفاقمًا، ليصبح الجدال مرة ثانية محل الاهتمام و الصدارة في الوقت الحالي بعد الأزمة المالية المعاصرة، التي كانت محل العديد من الأبحاث و الدراسات من قبل العديد من الهيئات الرسمية، كشفت عن هشاشة النظام المالي و فشل مقررات بازل 2 في حمايته بسبب العديد من النقائص المسجلة فيها، مما دفع بالمسؤولين إلى إعادة النظر فيها و إقرار عدة مقاييس لتقوية و تعزيز صلابة البنوك في مواجهة الأزمات و تحقيق الاستقرار المالي المنشود.

1/ نقائص و محدودية اتفاق بازل 2: من بين **النقائص و الأسباب** التي أدت إلى تعديل اتفاق بازل 2 نذكر: ⁽¹⁾

- ✓ تتمتع محفظة المتاجرة بتغطية غير كافية، بحيث نلاحظ اتّجاه البنوك نحو المتاجرة و أخذ المزيد من المخاطر لكسب أرباح طائلة في وقت وجيز، إضافة إلى الإفراط في استعمال أدوات إعادة التمويل و المشتقات المالية و الائتمانية.
- ✓ اهتم الاتفاق بمعالجة فقط أنواع المخاطر الثلاثة السابق ذكرها، مهملاً بذلك مخاطر عدّة كالمخاطر النظامية و مخاطر المصادفة المعنوية (Alea morale) و مخاطر السيولة في المؤسسات المالية، كما تكتفي بعض البنوك (بنوك صغيرة أو بنوك عالمية في تنظيمات مصرفية-رقابية غير متطورة) باستخدام الأساليب المعيارية لقياس المخاطر، من أجل احتساب مستوى الملاءة عوضاً من استخدام الأساليب المتقدمة، بسبب التحدّيات التي تواجهها من وراء استعمالها، و هذا ما يجعل هذه البنوك عرضة للعوامل المعزّزة لأثر الأزمة المالية.
- ✓ إنّ وكالات التصنيف الدولية لا تخضع لقوانين أو تنظيمات رقابية معيّنة و واضحة، لذا من الصعب التأكد و التحقق من مصداقية التصنيفات التي تمنحها للبنوك الخاضعة لتقييمها، و هذا من شأنه مغالطة الرأي العام و الإسهام في نشوب أزمات كما حدث مؤخراً.

✓ بالرغم من كون اتفاق بازل 2 يربط اشتراطات رأس المال بالمخاطر التي تتكبّدها البنوك بشكل أوثق من سابقه، إلّا أنّه يثير قلق العديد من المحللين بشأن احتمال مساييرته للاتجاهات الدورية (أوقات الكساد و أوقات الانتعاش)، و من جهة أخرى فإن التحدّيات التي يطرحها الاتفاق أثناء التطبيق خاصة تحدي الوقت، جعلت وتيرته بطيئة نوعاً ما و أحياناً تأخر فيه، ممّا أثار الشكوك لدى المختصّين حول نجاعة مقرّرات الاتفاق و موثوقية التطبيق الجزئي لها إثر الأزمة الراهنة.

2/ تعريف اتفاق بازل 3: عقب اجتماع محافظي البنوك المركزية و المسؤولين الماليين الممثلين للأعضاء (27) للجنة بازل بعد توسيعها، في مقر اللجنة ببنك التسويات الدولية في مدينة بازل السويسرية في سبتمبر من عام 2010، أعلنت اللجنة موافقتهم على سن قواعد أكثر صرامة بشأن إدارة البنوك، سمّيت بمقرّرات بازل 3/ دعائم الصّد.

و في نوفمبر 2010، نوقش هذا المشروع بشكل جدّي، و صودق عليه من قبل زعماء مجموعة العشرين في اجتماعهم بمدينة سيول العاصمة الكورية الجنوبية، ليتمّ بعد ذلك في 2010/12/16 إصدار النصوص النهائية المحدّدة للقواعد التنظيمية الرقابية لمقرّرات بازل 3، و التي كان من المتوقّع تطبيقها على البنوك بشكل إلزامي اعتباراً من نهاية عام 2012 ⁽¹⁾.

يعتبر اتفاق بازل 3 بمثابة استكمال للجهود التي تبذلها لجنة بازل لتحسين أطر القواعد التنظيمية للبنوك، و هي مبنية على وثائق بازل 1 و2، و تُعرف هذه المقررات الجديدة بأنها مجموعة من المقاييس الإصلاحية التي تتناول **خمس نقاط رئيسية**: تتعلق بالشريحة الأولى لرأس المال، معيار الحد الأدنى للسيولة، استخدام مؤشر الرافعة المالية (Effet de levier) ضمن الأدوات المالية لقياس مخاطر الائتمان، توسيع نطاق المخاطر لبعض الأدوات المالية المتخذة كأساس لضمان عمليات الائتمان، و أخيراً التأثير الحلقي للاقتصاد ما بين النمو و الانكماش، و تطمح هذه المقررات إلى تعزيز القوانين والرقابة وإدارة المخاطر، و من ثم تحقيق السلامة المصرفية، حيث تركز على **ثلاثة ركائز أساسية**:⁽¹⁾

✓ تحسين مرونة القطاع البنكي (résilience) من خلال تقوية قدرته على امتصاص الصدمات الناتجة عن الضغوطات المالية و الاقتصادية.

✓ تحسين الإدارة الرشيدة في إطار ما يُعرف بحوكمة البنوك و أساليب إدارة المخاطر.

✓ تعزيز الشفافية و إتاحة المعلومات بشكل أسهل و سريع.

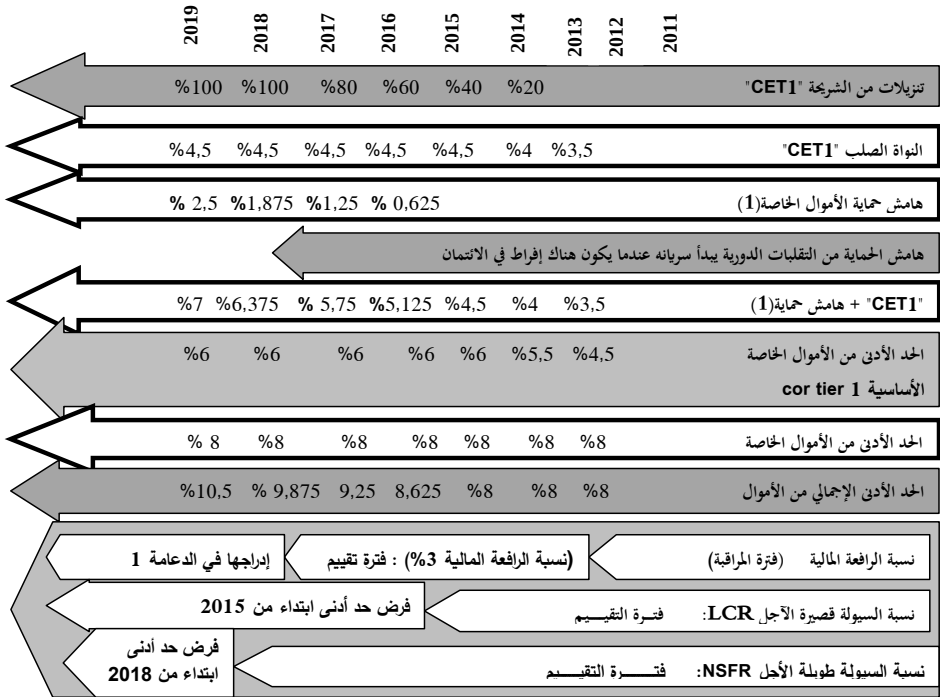
و تتمحور مقررات بازل 3 حول **محورين**:⁽¹⁾

1/ القواعد الاحترازية على صعيد جزئي "micro prudentielle" في البنوك، بهدف تعزيز قدرتها على تخطي الصدمات و الرجوع إلى مستواها المعهود.

2/ المخاطر النظامية "على صعيد كلي" "macro prudentielle"، و التي يمكن أن تتفاقم في القطاع البنكي، و تضاعف التأثير الحلقي "effet pro-cyclique" مع مرور الوقت.

كما تجدر الإشارة إلى أنّ لجنة بازل منحت السلطات الرقابية و البنوك مهلة ثمانية سنوات لكي يتمّ التطبيق الكلي للاتفاق، و سوف يوفر ذلك وقتاً كافياً للبنوك لزيادة رؤوس أموالها، إمّا من خلال الأرباح المستبقاة أو بتخصيص أسهم جديدة أو بكلّ الطريقتين. و هذه الآفاق الزمنية تبدأ من جانفي 2011 إلى أواخر عام 2018 ، و يكون 1 جانفي 2013 بدء سريان مفعول مقرّر نسبة الملاءة، و هذا ما يبيّنه الشكل رقم (1) الوارد في الصفحة الموالية.

الشكل رقم (1): الترتيبات الزمنية لتطبيق اتفاق بازل 3



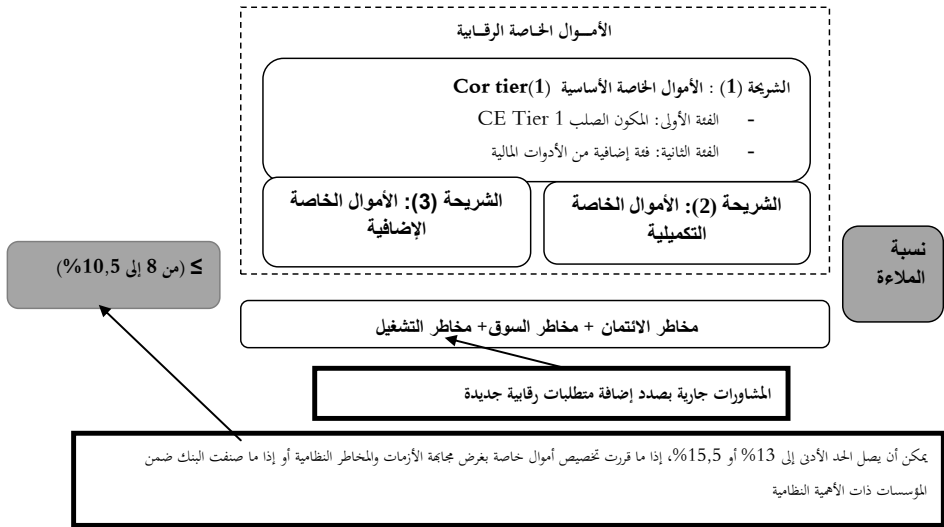
المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى

Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, Bâle III : Dispositif Règlementaire Mondiale Visant à Renforcer la Résilience Des Etablissements et Système Bancaires (document révisé juin 2011), Banque des Règlements Internationaux, Suisse : Bale, Décembre 2010, p : 11,12 et 76.

3/ أهم تعديلات اتفاق بازل 3: تضم الاتفاقية الجديدة مجموعة من الإجراءات و المعايير التي تم استنباطها من الدروس المستخلصة من الأزمة المالية العالمية الحالية، و من أهم هذه المعايير و المقترحات :

1/3/ الملائة المصرفية ة اتفاق بازل 3: نصّت مقررات بازل 3 على رفع و تحسين نوعية الأموال الخاصة في البنوك، و ذلك لتعزيز قدرتها على امتصاص الخسائر و التحكم في التسيير في فترات الضغط، لهذا تم إدخال تغييرات جوهرية على تعريف رؤوس الأموال الخاصة:

الشكل رقم (2) : مكونات نسبة الملائة الجديدة حسب مقترحات بازل 3



Yoni ,op-cit, p 7

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى:

Elmalem, et d'autres

- Dhafer Saidane, op-cit, p 21,24.

و وفقا لنصوص الاتفاقية فإنّ الأموال الخاصة الصافية تتكوّن من:

1/1/3/ الشريحة الأولى: المتمثلة في الرأس المال الأساسي "Cor Tier1" و غرضها امتصاص الخسائر في الظروف العادية، حيث حددت نسبتها بـ 6% مقارنة مع 4% (النسبة المعتمدة في مقررات بازل 1 و 2 و هذا بحلول 2015، كما ركّز المفهوم الجديد على مكوناته إذ ينقسم إلى فئتين:

أ/ **الفئة الأولى:** المعروفة باسم المكوّن أو النواة الصلبة (CET1 : Composante dure)، و هو من بين المكونات الأكثر أهمية مقارنة بالمكونات الأخرى للأموال الخاصة الرقابية، و الذي يجب أن يكون أكثر صلابة و متانة، لذا قرّرت اللجنة الرفع التدريجي في نسبة هذا المكون من 2% (المعتمدة في مقررات بازل 2) إلى 4,5% من قيمة الأصول المرجحة بالمخاطر، و ذلك ابتداء من سنة 2013 إلى غاية 2015. عادة ما تتكون هذه الفئة من: الأسهم العادية الصادرة عن البنك، الأرباح غير الموزعة، أية حقوق ملكية أخرى كاحتياطات المعلنة، أدوات مالية مشابهة للأسهم العادية و المؤهلة رقابيا، و أدوات مالية أخرى تستوفي شروط تصنيفها في هذه الفئة⁽¹⁾، حيث يتم التشديد على هذه الشروط وفقا للمقررات الجديدة: كأن تكون هذه الأدوات ثانوية بالنسبة لحقوق المودعين و الدائنين، غير مجمعة للأرباح و الفوائد، ليس لها تاريخ إستحقاق محدد.

ب/ **الفئة الثانية:** من بين مكونات هذه الفئة: الأدوات المالية المصدرة و المحرّرة و التي لا يمكن اعتبارها رقابيا جزءا من المكوّن الصلب، علاوة عن الإصدار المرتبطة بأدوات لا تنتمي رقابيا إلى المكوّن الصلب... إلخ⁽¹⁾، و سيتم الانتقال التدريجي لنسبة هذه الفئة من 2% من قيمة الأصول المرجحة بالمخاطر سنة 2012 إلى 1% سنة 2013، ثم 1,5% سنة 2014 لتبقى عند هذا المستوى. و فيما يتعلق بتعديل القواعد الرقابية المتعلقة ببعض الأصول مثل الشهرة و الأصول غير الملموسة و أصول الضرائب المؤجلة (Impôt Différé Actif)^(**)، و احتياطي تحوّل التدفّقات النقدية و أرباح البيع المحقّقة من عمليات

التوريق، و المساهمات التبادلية و الاستثمارات الهامة في رأسمال البنوك و المؤسسات المالية، تحسم كل هذه البنود من حساب رأس المال العادي للشريحة الأولى، بدلا من المتطلبات التي كانت في مقررات بازل 2. و بغرض مساعدة البنوك في إعادة تشكيل قواعدها الرأسمالية، فقد راعت مبدأ التدرج في نسبة الاقتطاعات و التي تبدأ من 20% سنة 2014 لتصل إلى 100% سنة 2018.

3/1/2 الشريحة الثانية: المتمثلة في رأس المال التكميلي، و تضمّ احتياطات إعادة التقييم و المخصّصات العامة لخسائر الديون... الخ⁽¹⁾، و بشكل عام تحوي مختلف الأدوات المستعملة لجلب الديون و رأس المال المستوفي للشروط المنصوص عليها في اتفاق بازل 3، أما ما تكلّه هذه الشريحة من قيمة الأصول المرجّحة بالمخاطر فسوف تنخفض بشكل تدريجي حتى تستقر عند 2% ابتداء من سنة 2015، و هذا بعد فترة إمهال 2013-2014 ليوجّه البنك اهتمامه بالشريحة الأولى.

3/1/3 الشريحة الثالثة: المتعلقة بالأموال الخاصة الإضافية المنصوص عليها من قبل بازل 2، حيث تمّ إلغاؤها و الإبقاء على الشريحتين السابقتين، فالشريحة الأولى توظّف من أجل خسائر العمل المصرفي، و الشريحة الثانية لامتناس تداعيات انهيار البنك و تصفيته.

بهذا تصبح مكونات الأموال الخاصة الرقابية ممثلة في الشريحتين المذكورتين سابقا، و الحد الأدنى لكفاية الأموال الخاصة من أجل استثناء المتطلبات الرقابية بازل 3 إزاء مستوى الملاءة هو 8% من الأموال عالية المخاطر، و هذا ابتداءً من جانفي 2013.⁽¹⁾

كما أقرّت اللجنة أيضا ضرورة اعتماد اختبارات الضغط (test de stress) كأدوات لإدارة المخاطر، إذ تساعد البنوك على التنبؤ بالنتائج السلبية غير المتوقعة للمخاطر، و تحدّد مقدار رأس المال اللازم لامتناس الخسائر في حالة حدوث صدمات كبيرة. و عليه فإن اختبار الضّغط أصبح بموجب هذه الإصلاحات الجديدة يمثّل أداة أساسية و مكتملة لمقاربات و مقاييس إدارة المخاطر. أما فيما يخصّ أساليب قياس المخاطر لنسبة الملاءة الجديدة، فقد احتفظ الاتفاق بنفس الأنواع الثلاث من المخاطر على غرار بازل 2، و أيضا بنفس أساليب قياسها مع إدراج تعديلات طفيفة جدا تناسب الرؤية الفلسفية لبازل 3، بينما مخاطر السيولة و أثر الرافعة خصّص لها نسبتين مستقلتين.⁽¹⁾

و بهدف تعزيز الصلابة المالية للبنوك، فقد أضافت اللجنة متطلبات أخرى من شأنها أن تشجّع البنوك على تخصيص هامش من الأموال الخاصة يفوق الحد المشار إليه سابقا، في غير أوقات الأزمات من أجل تعزيز الراحة المالية للبنك و من ثمّ مواجهة الخسائر المحتملة، و يعبر عن هذا المقدار التحفظي بـ **هامشين**:⁽¹⁾

● **هامش حماية للمحافظة على رأس المال (Volant de Conservation):** و يمثّل نسبة 2,5% من الأموال المرجّحة و يتألّف من عناصر المكون الصلب، و يبدأ العمل به ابتداءً من جانفي 2016 بنسبة 0,625%، و في السنة الموالية 1,25% لتصبح النسبة 1,875% سنة 2018، و بعدها 2,5% سنة 2019، ممّا يشجّع على زيادة كميّة المكون الصلب و تعزيزه لتصل نسبته 7% عام 2019.

● **هامش الحماية من التقلبات الدورية (Volant contra-cyclique):** يتراوح بين 0% و 2,5% من الأموال المرجّحة

بالمخاطر، مُكوّن من عناصر رأس المال الأساسي، و تطبيقه يتمّ وفقا للظروف المحلية لكل بلد، و هذا لمواجهة خطر التغيّرات المعاكسة في المحيط الاقتصادي الكلي، كالمخطر النظامي و خطر العدوى...، سريانه يبدأ عندما يكون هناك إفراط في نمو الائتمان، و ينتج عنه تنامي المخاطر على مستوى النظام كله. و هو ما يبيّنه:

الجدول رقم (1): النسب المعتمدة في حساب الأموال الخاصة الرقابية وفقا لاتفاق بازل 3

مكونات الأموال الخاصة الرقابية	اتفاق بازل (2)	اتفاق بازل (3)
الشريحة الأولى	النواة الصلبة: 2%	النواة الصلبة: 4,5% + هامش حماية للحفاظ على رأس المال: 2,5% + هامش الحماية من التقلبات الدورية: 0-2,5% + هامش إضافي على أساس الأهمية النظامية للمصرف (المخطر النظامي): 1%-2,5%
	الفئة الإضافية: 2%	الفئة الإضافية: 1,5%
الشريحة الثانية	4%	2%
المجموع	نسبة ملاءة = 8%	نسبة ملاءة = 10,5% إلى 13% أو 15,5%

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى : Jaime Caruana, Bale 3 : vers un system financier plus sûr, à l'occasion de la 3^{ième} conference bancaire international Santander, Mardi le 15/09/2010, p 2,4, téléchargé de: www.bis.org, consulté le 2/1/2016, à 15h00.

1/2/3 مؤشر الرافعة المالية "Effet de levier": كان للتوسّع في منح الائتمان قبيل الأزمة المالية الأثر الكبير في إفلاس البنوك بسبب عدم كفاية الأموال الخاصة لامتناع الخسائر، حيث عمدت البنوك التي تتّبع أسلوب التقييم الداخلي للمخاطر إلى منح أوزان ترجيحية صغيرة لتوظيفاتها من أجل زيادة أثر الرفع المالي، لذا عملت بازل 3 على إدخال ما يسمّى بالرافعة المالية لكبح عملية التوسّع في القروض المصرفية، حيث تمّ فرض نسبة اختيارية قدرها 3% من الشريحة الأولى لرأس المال، على أن يتمّ حسابها من أصول داخل الميزانية و خارجها دون أوزان ترجيحية وفقا للمعادلة ⁽¹⁾ تمّ تقسيم الفترة الانتقالية إلى مرحلتين: أولاها مرحلة الرقابة و التي بدأت فعلا بتاريخ جانفي 2011، و ثانيها مرحلة الاختبار و التقييم بدءا من جانفي 2013 إلى غاية جانفي 2017، و سيتمّ التصريح عن هذه النسبة من طرف البنوك ابتداء من جانفي 2015، كما قامت اللجنة في هذا الصدد بإعداد نموذج التصريح و الرقابة على هذه التصريحات على أن يتمّ تضمين هذه النسبة للدعامة الأولى بدءا من جانفي 2018. ⁽¹⁾

3/3 نسبة السيولة: ممّا لا شكّ فيه أن موضوع السيولة أصبح من المواضيع الأساسية التي طرحت على بساط النقاش و الدراسة إثر الأزمة المالية الراهنة، و التي اتضح من خلالها أهمية السيولة في النظام المصرفي و المالي، و ضرورة أخذها على محمل الجد و معالجتها كبقية المخاطر الأخرى الثلاثة، لذا قامت لجنة بازل من خلال العديد من المناقشات و الندوات و رغبة منها في إيجاد معيار رقابي عالمي لهذا النوع من المخاطر، باقتراح نسبتين للرقابة على مخاطر السيولة هما:

أولاً/ نسبة السيولة قصيرة الأجل "LCR" : أو ما يطلق عليها نسبة تغطية السيولة، و التي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي (مخارج الخزينة) لديها حتى 30 يوم، و تخضع هذه النسبة لسيناريو اختبار جهد (ضغط) محدد من قبل السلطة الرقابية، بحيث يتضمن كل من الصدمات المحددة و النظامية التي يتم إعدادها بناء على الظروف الفعلية التي تم اختبارها خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة. و تحسب هذه النسبة وفقا للمعادلة التالية: ⁽¹⁾

تمثل الموجودات السائلة ذات الجودة العالية في تلك الأصول السهلة التحويل إلى سيولة تامة و دون خسائر في القيمة، و تنقسم عادة إلى مستويين هما: ⁽¹⁾

- **المستوى الأول:** يضمّ النقدية و احتياطات البنوك لدى البنك المركزي، السندات التي تتمثل قروض لهيئات سيادية مثل: البنوك المركزية، هيئات عمومية غير الإدارة المركزية، بنك التسويات الدولية، صندوق النقد الدولي، اللجنة الأوروبية... الخ.
- **المستوى الثاني:** هذه الأصول يمكن أن تمثل جزءا من الأصول عالية الجودة، شرط أن لا تتجاوز نسبتها 40% و من أهمها: السندات الممثلة لقروض على/ أو المضمونة من طرف هيئات سيادية كالبنوك المركزية، و التي تحمل ترجيح 20% لمخاطر القرض حسب المنهج المعياري لبازل 2، و كذا السندات الصادرة عن مؤسسات شرط أن لا تكون مؤسسات مالية أو من طرف البنك نفسه أو أحد فروعها، و أن تحمل تقييم ممتاز (AA أو أكثر).

أما التدفقات النقدية الصافية، فهي تمثل الفرق بين التدفقات الإجمالية الخارجية المحتملة و التدفقات الإجمالية الداخلية المرتقبة، في حالة سيناريو أزمة محدد من طرف هيئات الرقابة خلال 30 يوم.

تحسب هذه النسبة مرة في الشهر و تخضع لمراقبة سلطات الإشراف، على أن يتم تطبيقها تدريجيا مروراً بمرحلة الملاحظة و التقييم إلى غاية 2014، و مرحلة بداية التطبيق بدءاً من جانفي 2015. إلا أنه و نظراً للأوضاع السائدة قرر المشرفون على اتفاق بازل 3 خفض هذه النسبة إلى 60%، بشرط أن تتعهد البنوك برفعها تدريجياً إلى 100% اعتباراً من مطلع 2019، و لفت هؤلاء الانتباه إلى أن التعديلات التي طرأت على الاتفاق ستلعب دوراً مهماً على الأمدين القصير و المتوسط، في مساعدة قدرة القطاع المصرفي على دعم الانتعاش الاقتصادي في العالم، و لكن بعضهم اعتبر أن الاتفاق قد يلغى مستقبلاً، و لم يستبعد أيضاً هؤلاء إبرام اتفاق جديد باسم بازل 4، و هذا بعد موافقة مصرفية أميركية، و التي كانت سبباً في إعادة النظر في قوانين لجنة بازل لتفادي لأزمة أميركية أوروبية حادة. ⁽¹⁾

ثانياً/ نسبة السيولة طويلة الأجل "NSFR" : تحدف إلى توفير موارد مستقرة تضمن لأي بنك مواصلة نشاطه بشكل سليم لمدة سنة في فترات ضغط قد تمتد في المستقبل، نتيجة تراجع في الربحية و الأداء أو تراجع تنقيط قروض أو أوراق البنك أو الأطراف المقابلة في عقود المشتقات، أو نتيجة أي حادث قد يؤثر سلباً على نشاط البنك و أصوله ⁽¹⁾، و تحسب وفقاً للمعادلة التالية:

تمثل الموارد المستقرة في رأس المال الخاص و الأسهم الممتازة، و باقي الخصوم التي تكون مدتها الفعلية سنة أو أكثر، أما الحاجة للتمويل فهي مجموع قيمة الأصول الممولة من قبل البنك، كل أصل يرحح بمعامل معين و المجموع يضاف إلى الحاجة للتمويل للأصول خارج الميزانية التي ترحح بمعاملات معينة، و يقوم البنك بحساب هذه النسبة مرة كل ثلاثة أشهر، كما تخضع لمراقبة سلطات الإشراف. إن تطبيق هذه النسبة يمرّ بمرحتين: مرحلة الملاحظة و التقييم إلى غاية 2017، ثم بداية التطبيق و العمل بها بدءاً من جانفي 2018. ⁽¹⁾

4/3 التنظيم الاحترازي للمؤسسات ذات الأهمية في النظام المالي (EFIS^m): برهنت الأزمة المالية العالمية الراهنة- مثلما أقرت لجنة بازل في آخر بيان أصدرته حول البنوك ذات الأهمية النظامية- على ضرورة أن يشمل التنظيم جميع المؤسسات المؤثرة على النظام المالي، حيث سُلط الضوء بشكل جدي على مفهوم المؤسسات ذات الأهمية النظامية العالمية (EFIS^m) ^(***)، و التي كانت تعالج قبلاً ضمنياً بإستراتيجية "كبير جداً على أن يفشل"، فاختيار المؤسسات بما فيها البنوك ذات الأهمية في النظام المالي و النشطة دولياً، من شأنه أن يزعزع الاستقرار المالي و الذي قد تمتد آثاره ليشمل الاقتصاد الحقيقي، لذا كان من الضروري التعرّف على هذه المؤسسات لتخصيص المعاملة الرقابية الملائمة لها. ⁽¹⁾ و قد تم وضع معايير نوعية و كمية لهذا الغرض لأول مرة من قبل صندوق النقد الدولي، بنك التسويات و منتدى الاستقرار

المالي سنة 2009، و التي تمّ تدعيمها من قبل لجنة بازل في ورفقتها الاسترشادية عن البنوك ذات الأهمية النظامية (2011)، ليتمّ فيما بعد تنقيحها و تعديلها في 2013، حيث تمّ توسيع دائرة المؤسسات التي تعتبر ضمن المؤسسات ذات الأهمية النظامية لتشمل كل من: المنشآت القاعدية، شركات التأمين و المؤسسات المالية الأخرى غير البنكية التي لا تنتمي لأية وحدة من وحدات النظام البنكي، و هذا استنادا لأبحاث و تقارير منتدى الاستقرار المالي. كما تمّ إعداد منهجية لتقييم هذه الأهمية التي تستند إلى 5 معايير: النشاط عبر الحدود، الحجم، الترابط، إحلال/ البنية التحتية المالية و درجة التعقيد و دعت اللجنة بذلك إلى احترام المعايير المنصوص عليها من قبل الهيئات الدولية السابق ذكرها، و كذلك توفير الشروط الإضافية التي نصّت عليها في مقرراتها بازل 3.

5/3/ انضباط السوق: كان من المهم معالجة النقص و الثغرات في المعلومات التي كشفت عنها الأزمة، حيث لوحظ في العديد من المرات أن المعلومات اللازمة -خاصة تلك المتعلقة برصد المخاطر- إما لم يتم جمعها أو لم يتم تحليلها مع أخذ المخاطر النظامية بعين الاعتبار، فضلا عن العقوبات القانونية التي تعيق جمع هذه المعلومات من مختلف أنواع المؤسسات داخل البلد و عبر الحدود، بالإضافة إلى بعض المضاعف الفنية التي ينطوي عليها جمع هذه البيانات و قياس مواطن الانكشاف قياسا مقننا، لذا أصدرت لجنة بازل في جويلية 2009 ورقة استرشادية لإعادة النظر في متطلبات الدعامة الثالثة لبازل 2، و المتعلقة بعمليات التوريق و العمليات خارج الميزانية، مع الإفصاح عن هذه المعلومات في مواقعها الإلكترونية على أن يتم الالتزام بهذه التعديلات نغاية 2011.

6/3/ حواجز رأس المال ضد التأثير الحلقي: اقترحت اللجنة مجموعة من المقاييس لبناء حواجز لرأس المال في أوقات الرواج، و يمكن خفضها في أوقات الانكماش (كهامش الحماية من التقلبات الدورية)، و هذا حفاظا على استقرار النظام المصرفي و كبح آثار تلك الضغوطات على الاقتصاد و سوق الأوراق المالية بدلا من تضخيمها، كما تساهم اللجنة أيضا في تفعيل و تطوير أساليب قياس تلك المخصصات، آخذة بعين الاعتبار احتمالات الخسائر المتوقعة.⁽¹⁾

7/3/ كما أنّه وفقا لمقررات بازل 3 تمّ إدخال بعض التعديلات على المحور الثاني الخاص بالمراجعة الرقابية، تتمثل أيّها في:⁽¹⁾

- ✓ ضرورة أن يكون مجلس إدارة البنك دور أكبر في الرقابة على المخاطر، و هو ما يتطلّب وعي و فهم واضح لدرجة تحمّل البنك للمخاطر و هيكل مخاطرة.
- ✓ ضرورة ربط المكافآت التي تُمنح لمدراء وحدات العمل و العاملين فيها مع درجة المخاطر المرتبطة بنشاطاتهم و استثماراتهم، بحيث يتم تعديل هذه المكافآت بناءا على المخاطر.
- ✓ ضرورة إدارة عملية تقييم أصول البنك المالية و استثماراته بطريقة دقيقة و منسّقة بين كافة وحدات العمل داخل البنك، بالإضافة إلى توثيق هذه العملية بشكل جيّد.
- ✓ ضرورة تعزيز و تفعيل إدارة مخاطر السيولة لدى البنك و إدارتها بطريقة حصيفة و متحفّظة، و ذلك لضمان امتلاك البنك باستمرار لسيولة كافية في مواجهة أي سيناريوهات صعبة و ضاغطة.
- ✓ ضرورة أن يقوم البنك بتبنيّ و تطبيق برنامج شامل لاختبارات الأوضاع الضاغطة، للوصول إلى مقاييس ذات بعد مستقبلي للمخاطر، و تقييم مدى كفاية رأس المال و أن يكون لمجلس الإدارة دور فعّال و أساسي في هذه الاختبارات.
- ✓ على البنك أن يجري تحليلا للمخاطر، و إلا يعتمد فقط على التصنيفات الائتمانية الخارجية التي أجرتها وكالات التصنيف.

8/3/ فضلا عن هذه النسب و التدابير الاحترازية و الرقابية فقد فوّضت لجنة بازل في مارس 2011 "مجموعة المبادئ الأساسية" (**) بتتبع المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية و تحديثها، أحدثت بين الاعتراف بأحد أهمّ تحديات الرقابة المصرفية و تحديثها، أخذت بعين الاعتبار**

المسجلة في إدارة المخاطر - برزت خلال الأزمة في السنوات القليلة الماضية، و التي شملت: الحاجة لتكثيف الجهود و الموارد للتعامل بكفاءة مع البنوك المهمة في النظام (****)، و أنظمة و صلاحيات الرقابة اللازمة للتعامل معها بفعالية، و أهمية تطبيق منظور كلي (*****) على مستوى النظام من الرقابة الاحترازية الجارية على البنوك للمساعدة في تحديد المخاطر في النظام المالي و تحليلها، و اتخاذ إجراء استباقي لمعالجتها، و الحاجة لزيادة التركيز على الإجراءات الخاصة بإدارة الأزمات بفعالية.

بالإضافة إلى ذلك، و حيث أنّ الحوكمة المصرفية السليمة تدعم الإدارة الفعالة للمخاطر و الثقة في البنوك بصورة خاصة و في النظام المصرفي بصورة عامة، و نظرا لمواطن القصور في حوكمة البنوك التي أظهرتها الأزمة الأخيرة، فقد أضيف مبدأ أساسي في هذا التنقيح عبر تقريب المعايير القائمة للحوكمة في منهجية التقييم، و زيادة التركيز على ممارسات الحوكمة السليمة. و بشكل مشابه أكدت اللجنة على الدور الرئيسي للانضباط القوي للسوق في تعزيز نظام مصرفي آمن و سليم، حيث تمّ توسيع معيار أساسي قائم، إلى معيارين جديدين موجّهين على التوالي: نحو مزيد من الإفصاح العام و الشفافية، و نحو تحسين رفع التقارير المالية و التدقيق الخارجي.⁽¹⁾ و هذا ما يفسّر ارتفاع في عدد المبادئ إلى 29 مبدأ عوضا عن 25 مبدأ (2006).

المحور الثالث: أهمية إطار بازل 3 في تحقيق السلامة المصرفية و تحدياته.

1/ أهمية مقررات بازل 3

يعتبر العديد من الباحثين بأن التعديلات الواردة في مقترحات بازل 3 خاصة تلك المتعلقة بالنقاط الخمسة الرئيسية السابق ذكرها، تمثّل بالفعل دعائم صد قوية ضد المخاطر الجارية و المستقبلية و تستهدف بشكل واضح تحقيق السلامة المالية للبنوك، بعد أن تبيّن أن مقررات بازل 2 لم تستطع الوفاء بشكل كامل بتحقيق هذا الهدف بعد حدوث الأزمة المالية الأخيرة.

كما يرون أيضا أن توصيات لجنة بازل 3 تسير على هدى سابقتها (بازل 2) نحو نفس الهدف بدعائم أكثر و برؤية مستقبلية للمخاطر على النحو التالي:⁽¹⁾

- أن المفهوم الجديد للشرحية الأولى لرأس المال و تحديد حد أدنى لها بواقع 6% من إجمالي الأصول الخطرة يجعل البنوك في حالة دعم مستمر لرأس المال عند كافة الظروف و بنحو تحوطي.
- إن المعيار الجديد للسيولة و تحديد حد أدنى له بالسيولة الكافية لسداد الالتزامات المستحقة خلال 30 يوما يعطي للبنوك مهلة كافية لمواجهة الخطر و وضع استراتيجيات التصرف لمواجهة الأزمة بدلا من الانهيار المفاجئ.
- إن القياس الجديد لمؤشر الرافعة المالية و ربطه بالآليات احتساب خطر العميل بمثل وقاءً إضافيا جديدا للقاعدة الرأسمالية للمصرف و درعا جديدا لمواجهة الخطر.
- إن تدعيم متطلبات رأس المال لعمليات المشتقات المالية و الاقتراض بضمان أوراق مالية و عمليات إعادة شراء أذون الخزينة، يضع قيда على المضاربين في الأسواق و يوفر دعامة إضافية للبنوك ضد مخاطر تلك المضاربات.
- إن الأخذ في الاعتبار التأثير الحلقى أو الدائري للمتغيرات الاقتصادية ما بين فترات الرواج و الانكماش يؤكد صحة رؤية لجنة بازل 3 للعلاقة بين تلك المتغيرات و أداء الاقتصاد الكلي.
- إن القواعد الجديدة في مجملها تتضمن بنودا ترمي الإقرار بشفافية أكبر في العالم، و تجعل النظام برمته أكثر أمنا لتوافر حماية أكبر ضد الإفلاس.

2/ تحديات تطبيق مقررات بازل 3 على البنوك و السلطات الإشرافية

تعتبر معايير اتفاقية بازل 3 درسا مستفادا من الأزمة المالية العالمية لتحسين النظام المصرفي العالمي من الإختلالات و الأزمات المالية التي تطال تداعياتها الجوانب المختلفة للاقتصاد العالمي، و على الرغم من هذا الجانب الإيجابي لهذه المقررات إلا أنّها في حقيقة الأمر تضع السلطات الرقابية و البنوك أمام تحديات ليست بالسهلة مقارنة ببازل 2، نذكر منها:⁽¹⁾

- ركزت بازل 3 على رفع نوعية و كمية و مقدار الانسجام الدولي فيما يتعلق برأس المال و السيولة. كما تحدف القواعد الجديدة إلى تعزيز إدارة رأس المال و المخاطر في المصارف. و هذا يتطلب استقطاب أموال إضافية لتعزيز رأس المال و الاحتياطيات و الحد من مدفوعات أرباح الأسهم و المكافآت، و رفع مكتسبات الكفاءة، و تعبئة موارد جديدة لتلبية متطلبات رأس المال و السيولة. و هذا سيخلق تحدياً كبيراً بالنسبة لبعض البنوك النشطة دولياً، لاسيما في ظل ظروف السوق الحالية.

- على البنوك النشطة دولياً التي تواجه نقصاً في رأس المال إعادة النظر في استراتيجيات أعمالها وحضورها الدولي وخططها التوسعية. و لذلك ربما تكون هناك حاجة لاتخاذ بعض القرارات الصعبة مثل تغيير المواقع أو التفكير في الاندماج و توحيد فروع و شركات التابعة لها.
- تُوجب اتفاقية بازل3 على البنوك تقييم قدراتها القائمة لتقدير المتطلبات الإضافية لرأس المال والسيولة، وهذا يشجع المصارف على تخصيص الاستثمارات اللازمة لتطوير أنظمة وإجراءات بناء طاقاتها الاستيعابية.
- إن المعايير الجديدة لرأس المال والسيولة ذات طبيعة فنية و نظرية عالية، و هذا يوجب على العاملين في البنوك و السلطات الإشرافية تكثيف الدورات التدريبية لتعلم المفاهيم و التقنيات الجديدة.
- بالنظر إلى شح الموارد البشرية المؤهلة، ستواجه البنوك و السلطات الإشرافية تحدياً في المحافظة على و جذب الموظفين ذوي المهارات المطلوبة.
- لتلبية المتطلبات التنظيمية الإضافية لبازل3، على المصارف إعادة تقييم تقاريرها التنظيمية و هياكل الالتزام لديها لضمان انسجامها مع المتطلبات الجديدة. و هذا أمر مهم نظراً لتمديد الفترة الزمنية لتنفيذ المرحلة الانتقالية التي يُطلب من بعض المصارف المساهمة فيها من خلال دراسات التأثير الكمي، في حين يتوجب على البعض الآخر التحضير للتنفيذ الكامل خلال تلك الفترة. كما يجب أن نضع في الاعتبار أن المعايير الجديدة ما تزال قابلة للتغير في بعض أجزاءها وفقاً لنتائج دراسات الأثر الكمي لها، و بالتالي قد يتطلب ذلك مزيداً من التعديلات في المتطلبات التنظيمية الحالية.
- إن أهم خطوة يتعين اتخاذها من قبل البنوك، اعتماد هيكل حوكمة فاعل الذي يناسب نموذج أعمالها وإدارة مخاطرها. و ينبغي على مجالس الإدارة أن يكون لديها الفهم الواضح لمسئولياتها في إدارة الشركات، و ممارسة مبادئ الحوكمة السليمة. كما يجب على الإدارة العليا التنفيذية التأكد من أن أنشطة المصرف تتفق مع إستراتيجية أعمال البنك، و مستويات تحمل المخاطر، و التوجيهات التي أقرها مجلس الإدارة. هذا هو الأساس الذي يجب أن يبنى عليه أي إطار فاعل لإدارة المخاطر، وهيكل حوافز سليم، و ترتيبات متطورة للحوكمة.
- الخلاصة:** إن سلامة النظام المالي من سلامة النظام المصرفي، و التي تتوقف بدورها على مدى قدرة الإجراءات و التدابير الاحترازية الموضوعة من قبل السلطات الرقابية للوقاية من الأزمات النظامية و الحدّ من انتشارها، و التي تنشأ لعدم احترام البنوك والمؤسسات المالية لقواعد العمل المصرفي السليم.
- و لقد كان للتحيز المالي و العولمة المالية دور رئيسي في نشوء العديد من الأزمات المالية و المصرفية في العالم، بما في ذلك أزمة 2007/2008 التي اجتاحت بتأثيراتها السلبية الأسواق العالمية، ممّا يؤكّد الحاجة الملحة إلى ضرورة اعتماد أنظمة رقابية فعالة، مع البحث عن وسائل لتعزيزها و عدم الاقتصار على الممارسات الرقابية التقليدية، بل البحث عن متغيرات و عناصر مهمة في البيئة المصرفية و العمل المصرفي.
- و بناءً على ذلك، قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بتطوير حزمة من الإصلاحات الرقابية على المستوى الدولي تحت اسم مقررات لجنة بازل 3، التي اقترحت العديد من المعايير و المتطلبات لمُ تناقش من قبل في اتفاقية بازل (1 و 2)، كاقترح المقاربة الاحترازية الكلية المهادفة إلى التخفيف من حدة الخطر النظامي الذي يسارع في تفاقم الأزمات...، و هذا بهدف تحسين و تقوية النظام المصرفي على استيعاب الصدمات و الضغوطات التي يواجهها و التحوّط لاحتواء الأزمات المستقبلية، و من ثم الحفاظ على استقراره و أمنه.
- لقد لقيت هذه المقترحات ترحيباً كبيراً على الصعيد الدولي، بعدما اقتنعت العديد من الدول على أنّه لا استقرار و لا أمن في النظام المصرفي و المالي ككل ما لم تكن هنالك رقابة قوية و فعالة، و أنّه يتعيّن على الجهات الرقابية التعاون و التنسيق فيما بينها لتعزيز دور الإجراءات الرقابية الاحترازية في الحد من المخاطر النظامية، و الضوابط الرقابية في تحديد البنوك الضعيفة و آليات الدعم و نظم التنبؤ و الإنذار المبكر بالأزمات.

الهوامش:

- (1) أنظر في منشورات ومقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية على موقع الانترنت: www.bis.org/bcbs، بتاريخ 02/09/2016 على الساعة 14h00.
- (1) محمد أحمد عبد النبي، الرقابة المصرفية، ط 1، زمزم ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2010، ص 43، 44.
- (*) عثم هذا النظام من قبل مؤسسة ضمان الودائع الأمريكية سنة 1988 لزيادة فعالية وكفاءة الرقابة على البنوك، وتعدّ اليوم.أ من أوائل الدول التي استخدمت هذه المعايير، وذلك بسبب الاختيارات المصرفية التي تعرضت لها، ليتم استعمالها مؤخرًا من قبل السلطات الرقابية في الكثير من دول العالم.
- (1) مالك الرشيد أحمد، مقارنة بين معياري CAMELS أو CAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية -الميزات و عيوب التطبيق- مجلة المصري، العدد 35، بنك السودان المركزي، السودان، 2005، ص 4.
- (1) Servign.A, Renault.O, Measuring and managing credit risk, McGraw-Hill, USA, 2004, p 64.
- (1) حمزة طيبي، تفعيل الرقابة على أعمال البنوك بالمعيار الدولي للجنة بازل، أطروحة دكتوراه في المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013/2012، ص 32.
- (1) طرشي محمد، متطلبات تفعيل الرقابة المصرفية في ظل التحرير المالي والمصري -دراسة حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و نقود، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، 2013.2012، ص 195.
- (1) إبراهيم الكراسنة، اطر أساسية و معاصرة في الرقابة المصرفية على البنوك و إدارة المخاطر، ط2، صندوق النقد العربي -معهد الدراسات الاقتصادية- أبو ظبي، مارس 2010، ص 19.
- (1) محمد أحمد عبد النبي، مرجع سبق ذكره، ص 42، 43.
- (1) Nicolas Fleuret & Driss Lamrani, Bâle III – Solvency II, Institute of Management Accountants-IMA , à 14h45/20112France, téléchargé de : www.ima-france.com, consulté le 30/ جمادو بن نعمون ، طبيعة الإصلاحات المالية والمصرفية في أعقاب الأزمة المالية 2008، مداخلة مقدمة في المنتدى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، الجزائر، أيام 21/20 أكتوبر 2009. ص 8.
- Jón Danielsson, Réflexions sur l'efficacité de la régulation financière, Revue de la stabilité financière, N° 13, Banque de France, Paris, France, Septembre 2009, p 64.
- حمزة طيبي، مرجع سبق ذكره، ص 147.
- (1) Yoni Elmalem, et d'autres, Bale (3): Décryptage, impacts et limites des nouvelles exigences réglementaires, 2,4, téléchargé de : Aurexia conseil, Conseil Opérationnel en Stratégie et Management, juillet 2011, p à 14H00.7/2011 www.aurexia.com, consulté le 12/0
- (1) Dhafer Saidane, l'impact de la réglementation de bale (3) sur les métiers des salaires des banques, 1^{ière} partie : bale (3), explication du dispositif, septembre 2012, p 9, téléchargé de : à16H30.6/20112 www.observatoire-metiers-banque.fr, consulté le 04/ Dhafer Saidane, Ibid, p 9
- (1) Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, Bâle III : Dispositif Réglementaire Mondiale Visant à Renforcer la Résilience Des Etablissements et Système Bancaires (document révisé juin 2011), Banque des Règlements Internationaux, Suisse : Bâle, Décembre 2010, p 14,18.
- Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, Bâle III , Ibid, p 18.
- (**) أصل ضريبي مؤجل: هي مبالغ ضرائب الدخل المدفوعة سلفًا للسلطة الجبائية، و يكون من المتوقع استردادها (تخصمها من ضرائب الدخل الواجبة) في الفترة المقبلة، و يظهر في الميزانية عندما تكون القيمة الدفترية للالتزام الضريبي أكبر من أساسه أو عندما تكون القيمة المسجلة للأصل أقل من أساسه الضريبي، و يمكن للبنك بعد الحصول على موافقة السلطة الرقابية، حتى لا يتخطى النظام المحاسبي المعمول به في البلاد، تعريف هذا العنصر مستندا على المعايير المحاسبية الدولية.
- (1) Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, Bâle III : Dispositif Réglementaire Mondiale Visant à Renforcer la Résilience Des Etablissements et Système Bancaires, op-cit, p 19,
- (1) Dhafer Saidane, op-cit, p 21.
- (1) Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, Bâle III : Dispositif Réglementaire Mondiale Visant à Renforcer la Résilience Des Etablissements et Système Bancaires, op-cit, p 16,67.
- (1) Ibid, p 16,67.
- (1) Ibid, p 70
- (1) Ibid, p 70.
- (1) Dhafer Saidane, op-cit, p 36.

⁽¹⁾ Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, Bâle III, dispositif international de mesure, normalisation et surveillance du risque de liquidité, Banque des règlements internationaux, Suisse :Bâle, Décembre 2010, p 30,34.

⁽¹⁾ مجلة إتحاد المصارف العربية، بعد تخفيف حدة قوانين بازل(3)، بازل(4) على الطريق، العدد 387، بيروت، لبنان، فيفري 2013، ص 84.

⁽¹⁾ Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, Bâle III, dispositif international de mesure, normalisation et surveillance du risque de liquidité, op-cit, p 30,34.

⁽¹⁾ Ibid, p 34.

(***) Etablissements Financiers D'importances Systémiques Mondiales

⁽¹⁾ Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, Banque D'importance Systémique Mondiale: Méthodologie d'évaluation et exigence de capacité additionnelle d'absorption des pertes, Banque des Règlements Internationaux, Suisse : Bâle, Juillet 2013, p 2.

⁽¹⁾ عبد المنعم التهامي، أحمد الغندور، مقررات بازل (2) و (3) كمدخل لتلافي التأثير المحلي للمتغيرات الاقتصادية على أداء البنوك و الاقتصاد الكلي، النشرة المصرفية العربية، اتحاد المصارف العربية، الفصل 4، لبنان، بيروت، ديسمبر 2010، ص 37.

⁽¹⁾ حسين حسن رؤوف نجم النجار، تحديث القطاع المصرفي المصري في ظل بازل 2 و 3، أبحاث المسابقة البحثية الثالثة للمعهد المصرفي المصري، البنك المركزي المصري، 2012، مصر، ص 14.

(****) تتكون مجموعة المبادئ الأساسية من أعضاء من اللجنة و مجموعة بازل الاستشارية المؤلفة من ممثلين عن الدول الأعضاء في اللجنة و خارج اللجنة و من مجموعات إقليمية لسلطات الرقابة المصرفية بالإضافة إلى صندوق النقد و البنك الدولي و مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

(*****) خلصت اللجنة إلى أنّ هذه البنوك ذات الأهمية في النظام هي التي تحتاج لرقابة اشد صرامة و بالتالي موارد أكبر، و ينطبق كل مبدأ من المبادئ المنصوص عليها على كافة المصارف، و أن تكون توقعات السلطات الرقابية و التوقعات عنها في مستوى عال فيما يخص الرقابة على البنوك المهمة في النظام، و ذلك بما يتناسب مع حجم مخاطرها و أهميتها في النظام، لذا ليس من الضروري إدراج مبدأ أساسي قائم بمفرده و محدد لها.

(*****) يعدّ المنظور الواسع لنظام المال مكملًا لعدد من المبادئ الأساسية، لذا فإن اللجنة لم تضع مبدأ أساسيًا قائمًا بمفرده لتضاد الرقابة الاحترازية الكلية .

⁽¹⁾ أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية، الترجمة العربية للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، سبتمبر 2012، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2014، ص 1.

⁽¹⁾ عبد المنعم التهامي، أحمد الغندور، مرجع سبق ذكره، ص 38، 39.

⁽¹⁾ مؤسسة النقد العربي السعودي، استراتيجيات إدارة المخاطر للالتزام بمقررات بازل 3 وأبعادها المستقبلية، منشورة بتاريخ 29 ديسمبر 2011، محمولة من:

<https://sa.investing.com/central-banks/saudi-arabian-monetary-agency>، بتاريخ 2017/01/01، على الساعة 12h00.